SHIHAB JOURNAL OF HUMANITIES
Volume (2), Issue (3) (Sept, 2026)
ISSN: 3136-2958

مجلة الشهاب للعلوم الإنسانية
المجلد (2) العدد 3 سبتمبر 2026
ردمد: 3136-2958

أثر مؤشر السيطرة على الفساد في أداء الميزان التجاري الليبي خلال الفترة (2000–2025)

سناء عبدالله العائب

المعهد العالي لعلوم البحار صبراتة – ليبيا

The Impact of the Control of Corruption Index on the Performance of Libya's Trade Balance(2000–2025)

Sana Abdullah Al-Aeb

Higher Institute of Marine Sciences, Sabratha – Libya

sana.alaeb240@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2026/9/12 تاريخ المراج عة 9/15/ 2026 تاريخ القبول:2026/10/11- تاريخ النشر: 11/17/ 2026

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى قياس العلاقة بين السيطرة على الفساد وأداء الميزان التجاري الليبي خلال الفترة (2000–2025)، بالاعتماد على بيانات البنك الدولي. واستخدمت طريقة المربعات الصغرى مع أخطاء معيارية متينة، مع ضبط أسعار النفط والتحولات منذ عام 2011. وأظهرت النتائج ارتباطا موجبا ذا دلالة إحصائية بين السيطرة على الفساد والميزان التجاري في النموذج الأساسي، لكنه فقد دلالته بعد إدخال متغير التحول الزمني، بينما احتفظ سعر النفط بدلالته الإحصائية. وتخلص الدراسة إلى أن أثر الحوكمة في الأداء التجاري الليبي لا يمكن فصله بسهولة عن الصدمات النفطية والتحولات البنيوية.

الكلمات المفتاحية :الفساد، الحوكمة، الميزان التجاري، الاقتصاد الليبي، أسعار النفط.

Abstract

This study examines the relationship between control of corruption and Libya's merchandise trade balance over the period 2000–2025, using data obtained from the World Bank. Ordinary Least Squares (OLS) models with heteroskedasticity and autocorrelation-consistent standard errors are employed to examine the association while controlling for international oil prices and structural changes since 2011. The findings indicate a positive and statistically significant association between control of corruption and trade balance performance in the baseline specification. However, this relationship becomes statistically insignificant after introducing a post-2011 dummy variable. In contrast, international oil prices remain positively and significantly associated with trade balance performance across both specifications. The study concludes that the relationship between institutional quality and Libya's external trade performance is sensitive to model specification, highlighting the importance of oil dependence and structural disruptions.

Keywords: Corruption; Institutional Quality; Trade Balance; Libya; Oil Prices; Econometric Analysis.

المقدمة:

تمثل التجارة الخارجية إحدى القنوات الأساسية لاندماج الاقتصادات الوطنية في النظام الاقتصادي الدولي، كما يعد الميزان التجاري مؤشرا مهما على طبيعة العلاقات الاقتصادية للدولة مع العالم الخارجي. وتتحدد حركة الميزان التجاري بعوامل متعددة، تشمل القدرة الإنتاجية والتنافسية، وأسعار الصرف، والطلب الخارجي، والأسعار العالمية للسلع الأساسية، فضلا عن كفاءة المؤسسات الاقتصادية.

وتكتسب العلاقة بين الفساد والتجارة الخارجية أهمية خاصة في الاقتصادات النامية؛ إذ يمكن أن يؤدي ضعف المؤسسات وانتشار الممارسات غير الرسمية إلى ارتفاع تكاليف المعاملات، وإضعاف كفاءة الجمارك، وزيادة عدم اليقين المرتبط بالأنشطة التجارية والاستثمارية.

وقد أوضح Anderson و Marcouiller (2002)أن ضعف الأمن المؤسسي وارتفاع تكاليف المعاملات يمكن أن يؤثرا في أنماط التجارة الدولية، بما يبرز دور البيئة المؤسسية في تحديد قدرة الدول على الاندماج التجاري.

وتتخذ هذه القضية أبعادا إضافية في الاقتصاد الليبي، نظرا لاعتماده الكبير على الصادرات النفطية، وتأثر أدائه التجاري بتقلبات أسعار الطاقة والإنتاج والتصدير، إلى جانب التحولات السياسية والاقتصادية التي شهدتها البلاد منذ عام 2011.

ومن ثم، فإن دراسة العلاقة بين السيطرة على الفساد والميزان التجاري الليبي تتطلب مراعاة الطبيعة الريعية للاقتصاد، وعدم الاكتفاء بتفسير التغيرات التجارية من خلال المؤشرات المؤسسية وحدها.

وفي هذا الإطار، تسعى الدراسة إلى اختبار العلاقة الإحصائية بين مؤشر السيطرة على الفساد وأداء الميزان التجاري الليبي خلال الفترة (2000–2025)، مع ضبط أثر أسعار النفط العالمية، واختبار مدى حساسية النتائج للتحولات التي شهدها الاقتصاد الليبي منذ عام 2011.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في صعوبة تحديد مدى ارتباط مستوى السيطرة على الفساد بأداء الميزان التجاري الليبي في ظل التداخل بين العوامل المؤسسية والتقلبات النفطية والتحولات السياسية والاقتصادية، فمن الناحية النظرية يمكن لتحسن جودة المؤسسات والحد من الفساد أن يساهما في تخفيض تكاليف التجارة وتحسين بيئة الأعمال بما يدعم القدرة التصديرية، غير أن الميزان التجاري الليبي يتأثر بصورة مباشرة بأسعار النفط وكميات إنتاجه وتصديره، وهو ما قد يحجب أو يضخم العلاقة الظاهرة بين الحوكمة والأداء التجاري.

وعليه، تتمحور مشكلة الدراسة حول السؤال الرئيس التالي:

إلى أي مدى يرتبط تحسن مؤشر السيطرة على الفساد بتحسن أداء الميزان التجاري الليبي خلال الفترة (2000–2025)، بعد مراعاة تأثير أسعار النفط والتحولات البنيوية منذ عام 2011؟

ويتفرع عن هذا السؤال عدد من التساؤلات:

1 .كيف تطور الميزان التجاري الليبي ومؤشر السيطرة على الفساد خلال فترة الدراسة؟

2 . ما طبيعة العلاقة الإحصائية بين مؤشر السيطرة على الفساد وأداء الميزان التجاري؟

3. إلى أي مدى تؤثر أسعار النفط العالمية في الميزان التجاري الليبي؟

4. هل تظل العلاقة بين السيطرة على الفساد والميزان التجاري مستقرة بعد مراعاة فترة ما بعد عام 2011؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى (H1): توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين مؤشر السيطرة على الفساد وأداء الميزان التجاري الليبي خلال الفترة (2000–2025)، بعد ضبط أثر أسعار النفط العالمية.

الفرضية الثانية (H2): توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين أسعار النفط العالمية وأداء الميزان التجاري الليبي خلال الفترة (2025–2000).

الفرضية الثالثة (H3): تؤثر التحولات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها ليبيا منذ عام 2011 في طبيعة العلاقة بين مؤشر السيطرة على الفساد وأداء الميزان التجاري الليبي.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. تحليل وقياس العلاقة الإحصائية بين مؤشر السيطرة على الفساد وأداء الميزان التجاري الليبي خلال الفترة (2000–2025) ، مع ضبط أثر أسعار النفط العالمية.
2. تقدير أثر أسعار النفط العالمية على أداء الميزان التجاري الليبي، وتحديد طبيعة العلاقة بينهما خلال فترة الدراسة.
3. .اختبار أثر التحولات الاقتصادية والسياسية منذ عام 2011على العلاقة بين مؤشر السيطرة على الفساد وأداء الميزان التجاري الليبي.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من تناولها العلاقة بين أحد المؤشرات المؤسسية المهمة، وهو مؤشر السيطرة على الفساد، وأحد المؤشرات الأساسية للأداء الاقتصادي الخارجي، وهو الميزان التجاري، في اقتصاد يتميز بالاعتماد الكبير على الموارد النفطية.

الأهمية العلمية: تتمثل في الإسهام في الأدبيات المتعلقة بالعلاقة بين جودة المؤسسات والتجارة الدولية، من خلال تقديم تطبيق قياسي على الاقتصاد الليبي، يجمع بين المؤشرات المؤسسية والمتغيرات النفطية والتحولات البنيوية، بما يساعد على فهم حدود تفسير الأداء التجاري بالاعتماد على مؤشر الفساد وحده.

الأهمية التطبيقية: تتمثل في توفير نتائج يمكن أن تساعد الجهات المعنية بالسياسات الاقتصادية والتجارية في ليبيا على فهم العوامل المرتبطة بتقلبات الميزان التجاري، وتحديد أهمية تحسين الحوكمة وتعزيز الشفافية وتنويع القاعدة الإنتاجية والتصديرية، بما يدعم استقرار العلاقات التجارية الخارجية.

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: تقتصر الدراسة على تحليل العلاقة بين مؤشر السيطرة على الفساد وأداء الميزان التجاري السلعي الليبي، مع مراعاة أسعار النفط العالمية والتحولات الاقتصادية منذ عام 2011، دون التوسع في بقية أبعاد الحوكمة أو جميع محددات التجارة الخارجية.

الحدود المكانية: دولة ليبيا.

الحدود الزمنية: تمتد الدراسة من عام 2000إلى عام 2025، بينما تغطي النماذج القياسية الفترة (2002–2025) بسبب عدم توافر قيمة مؤشر السيطرة على الفساد لعام2001.

الدراسات السابقة والفجوة البحثية:

في ضوء طبيعة موضوع الدراسة، يمكن تصنيف الأدبيات السابقة إلى ثلاث اتجاهات رئيسية: الدراسات التي تناولت العلاقة بين الفساد والتجارة الدولية، والدراسات التي بحثت الآثار الاقتصادية والمؤسسية للفساد، والدراسات التي تناولت محددات التجارة الخارجية والميزان التجاري في الاقتصاد الليبي.

الاتجاه الأول: الدراسات المتعلقة بالفساد والتجارة الدولية:

1- دراسة(2002) Anderson and Marcouiller تناولت الدراسة أثر ضعف الأمن المؤسسي وعدم اليقين في أنماط التجارة الدولية، من خلال تحليل العلاقة بين تكاليف المعاملات المرتبطة بضعف المؤسسات وحجم المبادلات التجارية، و

أوضحت أن انعدام الأمن في المعاملات التجارية يشكل عائقًا أمام التبادل الدولي، وأن جودة المؤسسات يمكن أن تسهم في تحسين قدرة الدول على الاندماج في التجارة العالمية وتبرز أهمية هذه الدراسة في تقديم تفسير مؤسسي للتجارة الدولية يتجاوز المتغيرات التقليدية المتعلقة بالأسعار والدخل والمسافة الجغرافية، غير أن الدراسة ركزت على التدفقات التجارية الدولية بوجه عام، ولم تتناول بصورة مباشرة أثر السيطرة على الفساد في رصيد الميزان التجاري لدولة نفطية مثل ليبيا.

2- دراسة(2007) Levchenko بحثت الدراسة دور جودة المؤسسات في تحديد الميزة النسبية وأنماط التجارة الدولية، مع التركيز على مؤسسات إنفاذ العقود وحماية حقوق الملكية، وأظهرت النتائج أن الاختلافات المؤسسية بين الدول تمثل أحد محددات أنماط التخصص التجاري، وأن القطاعات الأكثر اعتمادًا على المؤسسات الجيدة تميل إلى التركز في الاقتصادات التي تتمتع بمستويات أعلى من الجودة المؤسسية، وتدعم هذه النتائج أهمية إدراج المؤشرات المؤسسية في تحليل التجارة الدولية ومع ذلك، فإن انتقال هذا التأثير إلى رصيد الميزان التجاري الكلي يتوقف على طبيعة هيكل الصادرات والواردات، وهو جانب يكتسب أهمية خاصة في الحالة الليبية.

3- دراسة(2011) de Jong and Bogmans بحثت الدراسة أثر الفساد في التجارة الدولية، مع التمييز بين الفساد العام والفساد المرتبط مباشرة بالإجراءات التجارية والجمركية، وتوصلت إلى أن الفساد العام يميل إلى إعاقة التجارة الدولية، بينما قد تؤدي بعض المدفوعات غير الرسمية في الإجراءات الجمركية إلى تسريع المعاملات في ظروف مؤسسية معينة، وتوضح هذه النتيجة أن تأثير الفساد لا يمكن تفسيره من خلال علاقة خطية بسيطة، بل يتوقف على نوع الفساد وطبيعة المؤسسات والمرحلة التي تقع فيها الممارسات الفاسدة ضمن العملية التجارية، وتفيد الدراسة الحالية من هذا التمييز عند تفسير العلاقة بين مؤشر السيطرة على الفساد والميزان التجاري الليبي.

4- دراسة(2022) Bahoo, Alon, and Floreani تناولت الدراسة العلاقة بين الفساد والمساعدات الخارجية والتجارة الدولية من منظور الاقتصاد المؤسسي وتكاليف المعاملات وأبرزت أن تأثير الفساد في التدفقات التجارية قد يختلف باختلاف البيئة المؤسسية والعوامل التي تؤثر في تكاليف التبادل الدولي، وتؤكد الدراسة أهمية عدم التعامل مع الفساد باعتباره متغيرًا منفصلًا عن بقية الظروف الاقتصادية والمؤسسية.

ومن ثم، فإن نتائجها تدعم إدراج متغيرات ضابطة عند اختبار العلاقة بين الفساد والأداء التجاري.

الاتجاه الثاني: الدراسات المتعلقة بالفساد والأداء الاقتصادي:

5- دراسة(1995) Mauro تعد دراسة Mauro من الدراسات المبكرة التي تناولت العلاقة بين الفساد والاستثمار والنمو الاقتصادي، وقدمت أدلة تجريبية على ارتباط ارتفاع الفساد بانخفاض الاستثمار والنمو، بما يشير إلى أن الفساد يمكن أن يؤثر في الأداء الاقتصادي من خلال إضعاف الحوافز الاستثمارية وكفاءة تخصيص الموارد، وتفيد هذه الدراسة في تفسير التأثير غير المباشر المحتمل للفساد في التجارة الخارجية؛ إذ قد يؤدي ضعف الاستثمار والإنتاجية إلى الحد من القدرة التصديرية للاقتصاد، غير أن نتائجها لا تسمح بافتراض وجود تأثير مباشر بالاتجاه نفسه في رصيد الميزان التجاري.

6- دراسة(2005) Méon and Sekkat تناولت الدراسة العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي، مع مراعاة اختلاف مستويات جودة المؤسسات، وأظهرت أن السياق المؤسسي يمثل عنصرًا مهمًا في تفسير الآثار الاقتصادية للفساد، وتبرز أهمية هذه الدراسة في التأكيد على أن العلاقة بين الفساد والأداء الاقتصادي قد تختلف بين الدول وفقا لطبيعة المؤسسات الاقتصادية والإدارية، ويكتسب هذا الاستنتاج أهمية بالنسبة إلى ليبيا، حيث تتداخل مشكلات الحوكمة مع الاعتماد على الموارد النفطية والتحولات السياسية والاقتصادية.

7- دراسة بوخشيم والدرسي(2021) تناولت الدراسة أسباب الفساد وتبعاته الاقتصادية في ليبيا خلال الفترة (2003–218)، بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليل، وأوضحت أن الفساد يرتبط بتوسع الاقتصاد غير الرسمي وضعف النمو الاقتصادي وتفاقم الاختلالات الاجتماعية والاقتصادية، كما أبرزت أن الفساد يمثل ظاهرة متعددة الأبعاد، تتداخل فيها

العوامل المؤسسية والاقتصادية والاجتماعية، وتتمثل أهمية الدراسة في تركيزها على البيئة الليبية، إلا أنها لم تقدم تقديرا مباشرا للعلاقة بين مؤشر السيطرة على الفساد والميزان التجاري السلعي.

8- دراسة حيدر(2023) تناولت الدراسة أسباب الفساد المالي والإداري في ليبيا وآثاره الاقتصادية والمؤسسية، وخلصت إلى أن انتشار الفساد يرتبط بعوامل قانونية وسياسية واجتماعية واقتصادية، وأن ضعف الرقابة والمساءلة يمثل أحد العوامل المؤثرة في استمراره، وتسهم الدراسة في تفسير الخلفية المؤسسية التي تتحرك ضمنها الأنشطة الاقتصادية والتجارية في ليبيا، غير أنها اعتمدت أساسا على التحليل النظري والتقارير الرقابية، ولم تختبر العلاقة القياسية بين الحوكمة والميزان التجاري.

9- دراسة الجندي(2024) بحثت الدراسة العلاقة بين مؤشر إدراك الفساد والموازنة العامة في ليبيا خلال الفترة (1996–2022) ، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للمتجهات(VAR) ، وأشارت النتائج إلى وجود علاقة سببية تتجه من النفقات العامة إلى الفساد، بينما لم تظهر علاقة سببية بين الفساد والإيرادات العامة وفق النموذج المستخدم، وتبرز أهمية هذه الدراسة في إظهار أن العلاقة بين الفساد والمتغيرات الاقتصادية الكلية قد تتسم بالتداخل والاتجاهات السببية المتعددة، وتختلف الدراسة الحالية عنها في تركيزها على الميزان التجاري بدلًا من الموازنة العامة، واستخدام مؤشر السيطرة على الفساد بدلًا من مؤشر إدراك الفساد.

10- دراسة أبوالقاسم والزروق(2025) تناولت الدراسة محددات الاقتصاد الخفي في ليبيا باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة(ARDL) ، وأظهرت النتائج أن تحسن السيطرة على الفساد يرتبط بانخفاض حجم الاقتصاد الخفي، إلى جانب تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية والمؤسسية الأخرى، وتوفر الدراسة دليلا على أهمية مؤشرات الحوكمة في تفسير بعض الاختلالات الاقتصادية الليبية،

إلا أن نطاقها يختلف عن الدراسة الحالية؛ إذ تركز على الاقتصاد غير الرسمي، بينما يتناول البحث الحالي أداء الميزان التجاري السلعي.

الاتجاه الثالث: الدراسات المتعلقة بالميزان التجاري والاقتصاد الليبي:

12- دراسة ساسي ومسعود(2017) تناولت الدراسة أثر تقلبات قيمة الدينار الليبي في الميزان التجاري، مع التمييز بين سوق الصرف الرسمية والسوق الموازية، واستخدمت الدراسة أدوات قياسية لتحليل العلاقات قصيرة وطويلة الأجل بين أسعار الصرف والمتغيرات التجارية والنفطية، وأظهرت النتائج اختلاف طبيعة العلاقات باختلاف سوق الصرف والمواصفة القياسية، إلى جانب أهمية أسعار النفط والظروف السياسية والأمنية، وتدعم هذه النتائج ضرورة مراعاة الخصائص الهيكلية للاقتصاد الليبي عند تفسير أداء الميزان التجاري.

12- دراسة عبدالله والشاوي(2022) تناولت الدراسة التجارة الخارجية غير النفطية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000–2019) ، مع التركيز على ضعف التنويع التصديري وارتفاع درجة التركز السلعي والجغرافي، وأبرزت الدراسة محدودية مساهمة الصادرات غير النفطية، وما يترتب على ذلك من تعرض الاقتصاد الليبي لتقلبات الأسواق العالمية للطاقة، وتفيد هذه الدراسة في تفسير استمرار تأثير أسعار النفط في الميزان التجاري الليبي، حتى مع تغير مستويات الحوكمة.

13- دراسة المحمودي(2025) بحثت الدراسة العلاقة الديناميكية بين الانكشاف الاقتصادي وسعر الصرف والميزان التجاري الليبي خلال الفترة (2022–1990) ، واعتمدت على اختبارات الاستقرارية ونموذج الانحدار الذاتي للمتجهات (VAR)، إلى جانب تحليل الاستجابة للصدمات واختبارات السببية، وأظهرت النتائج أهمية سعر الصرف والانكشاف الاقتصادي في تفسير تقلبات الميزان التجاري، فضلًا عن تأثير الاضطرابات التي شهدتها ليبيا خلال بعض سنوات الدراسة، وتختلف الدراسة الحالية عنها بإدراج مؤشر السيطرة على الفساد متغيرا مؤسسيا رئيسيا.

14- دراسة بركة وبوجلبان وحسين(2025) تناولت الدراسة أثر تغيرات أسعار النفط في عدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية في ليبيا خلال الفترة (2023–1970) ، باستخدام أدوات تحليل السلاسل الزمنية، وأبرزت أهمية الصدمات النفطية

في تفسير تطورات الاقتصاد الليبي، وتوفر نتائجها مبررا اقتصاديا لإدراج أسعار النفط ضمن النموذج القياسي المستخدم في الدراسة الحالية.

15- دراسة العباسي وابريكاو (2025) بحثت الدراسة أثر الفساد في التنمية الزراعية الليبية خلال الفترة (2002–2022) ، من خلال نموذج قياسي يربط الأداء الزراعي بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية، وتكمن أهميتها في محاولة قياس التأثير الاقتصادي للفساد على أحد القطاعات الإنتاجية غير النفطية، وتشير إلى إمكانية انتقال آثار الفساد عبر قنوات الاستثمار والإنتاج والإنفاق العام، وهي قنوات يمكن أن تؤثر بصورة غير مباشرة في القدرة التصديرية.

التحليل النقدي للدراسات السابقة والفجوة البحثية:

تكشف مراجعة الأدبيات عن وجود اتفاق نسبي بين الدراسات الدولية على أهمية المؤسسات في تفسير أنماط التجارة الدولية وتكاليف المعاملات. غير أن هذا الاتفاق لا يعني وجود أثر موحد للفساد في جميع مؤشرات الأداء التجاري؛ فالدراسات التي تناولت التدفقات التجارية لا تقيس بالضرورة التأثير نفسه في صافي الميزان التجاري.

كذلك تتفق الدراسات المتعلقة بالاقتصاد الليبي على أهمية الاختلالات المؤسسية والاعتماد النفطي، لكنها تختلف في المتغيرات التابعة والمناهج القياسية والفترات الزمنية، فبينما ركزت دراسات بوخشيم والدرسي، وحيدر، والجندي، وأبوالقاسم والزروق على الآثار الاقتصادية والمؤسسية للفساد، اهتمت دراسات ساسي ومسعود، وعبد الله والشاوي، والمحمودي، وبركة وزملائه بمحددات التجارة الخارجية والمتغيرات النفطية والنقدية.

وتتمثل **الفجوة البحثية** في محدودية الدراسات التي تجمع، في نموذج تطبيقي واحد خاص بليبيا، بين مؤشر السيطرة على الفساد وأداء الميزان التجاري السلعي، مع ضبط أسعار النفط واختبار حساسية النتائج للتحولات منذ عام 2011، وتسعى الدراسة الحالية إلى معالجة هذه الفجوة من خلال تقديم تقدير إحصائي للعلاقة بين المتغيرات، مع تجنب الخلط بين الارتباط والسببية، ومراعاة القيود الناتجة عن قصر السلسلة الزمنية وطبيعة الاقتصاد الليبي.

الإطار النظري للعلاقة بين الفساد والميزان التجاري:

الفساد وتكاليف التجارة الدولية:

يمكن للفساد أن يؤثر في التجارة الخارجية من خلال عدة قنوات اقتصادية، أبرزها زيادة المدفوعات غير الرسمية، وارتفاع تكاليف الإجراءات الجمركية، وضعف كفاءة المؤسسات المسؤولة عن تنظيم التجارة، فضلا عن زيادة عدم اليقين الذي يواجه المصدرين والمستوردين، وقد تؤدي هذه العوامل إلى إضعاف القدرة التنافسية للمنتجات المحلية، ورفع تكاليف دخول الأسواق الخارجية، وتقليل جاذبية الاقتصاد للاستثمارات المرتبطة بالتصدير، وفي المقابل، يمكن لتحسن جودة المؤسسات وتعزيز الشفافية أن يسهما في تقليل تكاليف المعاملات وتحسين انسياب التجارة الدولية.

غير أن انعكاس هذه التطورات على الميزان التجاري ليس بالضرورة موجبا؛ إذ قد يؤدي تحسن بيئة الأعمال إلى زيادة الواردات والصادرات معا، بينما يتوقف اتجاه صافي الميزان التجاري على الحجم النسبي للتغير في كل منهما.

الفساد والاستثمار والقدرة التصديرية:

يرتبط تأثير الفساد في التجارة الخارجية أيضًا بقنوات غير مباشرة، أهمها الاستثمار والإنتاجية وتخصيص الموارد، وقد بيّن Mauro (1995) وجود علاقة بين الفساد وضعف الاستثمار والنمو الاقتصادي، وهو ما يشير إلى إمكانية تأثير البيئة المؤسسية في القدرة الإنتاجية للاقتصاد على المدى الطويل، كذلك ناقش Méon و Sekkat (2005) العلاقة بين الفساد والنمو في ظل اختلاف مستويات جودة المؤسسات، بما يبرز أهمية السياق المؤسسي عند تفسير الآثار الاقتصادية للفساد.

وبناء على ذلك، قد يؤدي تحسن السيطرة على الفساد إلى دعم القدرة التصديرية عبر تشجيع الاستثمار ورفع الكفاءة الإنتاجية، إلا أن انتقال هذه الآثار إلى الميزان التجاري يتوقف على طبيعة الهيكل الإنتاجي للدولة.

خصوصية الاقتصاد الليبي:

يتميز الاقتصاد الليبي باعتماده الكبير على قطاع النفط، الذي يمثل مصدرا رئيسيا لعائدات الصادرات السلعية، وتؤدي هذه الخصوصية إلى تأثر الميزان التجاري بعاملين رئيسيين: الأسعار العالمية للنفط، والكميات المنتجة والمصدرة، وعندما ترتفع أسعار النفط، يمكن أن ترتفع القيمة الاسمية للصادرات حتى في غياب تحسن مماثل في الإنتاجية أو جودة المؤسسات. وفي المقابل، قد تؤدي الاضطرابات الإنتاجية أو تعطل التصدير إلى تراجع العائدات الخارجية، حتى في فترات ارتفاع الأسعار العالمية، ولذلك فإن دراسة العلاقة بين الفساد والميزان التجاري الليبي تستلزم إدراج أسعار النفط ضمن النموذج القياسي، مع مراعاة الصدمات البنيوية التي شهدتها البلاد.

البيانات والمنهجية القياسية:

مصادر البيانات:

اعتمدت الدراسة على ثلاث قواعد بيانات رسمية صادرة عن البنك الدولي:

أولا: مؤشرات التنمية العالمية(WDI) ، للحصول على بيانات الصادرات السلعية والواردات السلعية والناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي الجاري.

ثانيا: مؤشرات الحوكمة العالمية(WGI 2026) ، للحصول على مؤشر السيطرة على الفساد في ليبيا، وفق مقياس درجات الحوكمة من صفر إلى 100.

ثالثا: قاعدة أسعار السلع الأساسية(Pink Sheet) ، للحصول على المتوسطات السنوية لأسعار خام برنت بالدولار للبرميل.

تغطي البيانات الوصفية الفترة (2000–2025)، بينما يغطي التقدير القياسي الفترة المتصلة (2002–2025)، بسبب عدم توافر قيمة مؤشر السيطرة على الفساد لعام 2001، ولم تستخدم أي قيم افتراضية أو تعويضات إحصائية لاستكمال السنة المفقودة.

تعريف المتغيرات:

جدول (1): متغيرات الدراسة

المتغير	التعريف
TB	نسبة رصيد الميزان التجاري السلعي إلى الناتج المحلي الإجمالي
CC	درجة السيطرة على الفساد، من 0 إلى 100
LNBRENT	اللوغاريتم الطبيعي لسعر خام برنت السنوي
POST2011	متغير صوري يساوي 1 منذ عام 2011، وصفر قبل ذلك

المصدر: إعداد الباحث.

جرى احتساب المتغير التابع وفق المعادلة:

$$TB_t = [(X_t - M_t) / GDP_t] \times 100$$

حيث:

X: قيمة الصادرات السلعية.

M: قيمة الواردات السلعية.

GDP: الناتج المحلي الإجمالي.

TB: رصيد الميزان التجاري السلعي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

أما مؤشر السيطرة على الفساد(CC) ، فتشير الدرجة الأعلى فيه إلى تحسن السيطرة على الفساد، وليس إلى ارتفاع مستوى الفساد.

صياغة النموذج القياسي:

اعتمد البحث على نموذجين.

النموذج الأساسي:

$$TB_t = \alpha + \beta_1 CC_t + \beta_2 \ln(BRENT_t) + \varepsilon_t$$

حيث يمثل β_1 معامل الارتباط بين السيطرة على الفساد وأداء الميزان التجاري، بعد ضبط سعر النفط.

نموذج اختبار المتانة:

$$TB_t = \alpha + \beta_1 CC_t + \beta_2 \ln(BRENT_t) + \beta_3 POST2011_t + \varepsilon_t$$

يهدف النموذج الثاني إلى فحص مدى تغير معامل السيطرة على الفساد عند مراعاة التحول الزمني المرتبط بفترة ما بعد عام 2011.

قُدّرت المعادلتان باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية(OLS) ، مع أخطاء معيارية متينة من نوع Newey–West (HAC)، بإبطاء واحد.

ويجب التأكيد على أن هذه النماذج تقيس علاقات ارتباط مشروط، ولا تكفي بمفردها لإثبات السببية أو وجود علاقة توازنية طويلة الأجل.

التحليل الوصفي لتطور الميزان التجاري ومؤشر الفساد:

جدول (2): تطور المؤشرات الاقتصادية المختارة في ليبيا

السنة	برنت (دولار)	السيطرة على الفساد	الميزان التجاري%	الواردات (مليار دولار)	الصادرات (مليار دولار)
2000	28.3	33.30	20.90	2.08	10.08
2005	54.4	23.88	36.98	4.36	21.87
2010	79.6	23.24	29.74	26.32	48.74
2011	110.9	22.75	26.04	7.17	19.71
2015	52.4	15.84	21.86	12.54	23.18
2020	42.3	17.43	-5.67	11.10	8.44
2021	70.4	16.78	45.48	14.96	30.97
2022	99.8	17.04	53.34	16.13	39.20
2025	69.0	17.17	22.40	19.31	30.09

المصدر :حسابات الباحث اعتمادا على بيانات البنك الدولي (WDI، 2026 WGI، Pink Sheet).

ملاحظة :القيم الواردة في الجدول مقربة لأغراض العرض، بينما استُخدمت القيم غير المقربة في التقدير.

تطور الميزان التجاري الليبي:

تشير البيانات إلى وجود تقلبات كبيرة في أداء الميزان التجاري الليبي خلال فترة الدراسة.

فقد بلغت نسبة فائض الميزان التجاري السلعي إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو 20.90% عام 2000، وارتفعت إلى 36.97% عام 2005، ثم سجلت 29.74% عام 2010.

وفي عام 2020 تحول الرصيد إلى عجز بلغ نحو 5.67% من الناتج المحلي الإجمالي، قبل أن يسجل فائضا مرتفعا قدره 53.34% عام 2022، ثم تراجعت النسبة إلى 22.40% عام2025.

وتوضح هذه التحركات شدة تعرض الميزان التجاري الليبي للتقلبات الاقتصادية والنفطية، وعدم استقراره حول اتجاه واحد خلال فترة الدراسة.

تطور مؤشر السيطرة على الفساد:

تراجعت درجة السيطرة على الفساد في ليبيا من 33.30نقطة عام 2000 إلى 23.24 نقطة عام 2010، ثم إلى 17.17 نقطة عام 2025، ويعكس انخفاض المؤشر تراجعا في تقييم مستوى السيطرة على الفساد وفق منهجية مؤشرات الحوكمة العالمية، غير أن هذا التراجع لم يتزامن مع انخفاض مستمر في فائض الميزان التجاري؛ إذ سجل الاقتصاد الليبي فوائض مرتفعة في بعض السنوات التي كانت فيها درجة السيطرة على الفساد منخفضة.

وتشير هذه الملاحظة إلى أن العلاقة بين المؤشرين ليست بسيطة، وأن العوامل النفطية والتحولات الاقتصادية قد تؤدي دورا مؤثرا في تفسير أداء الميزان التجاري.

اختبار استقراريه السلاسل الزمنية:

استخدم اختبار ديكي–فولر المعزز (Augmented Dickey–Fuller Test) لفحص خصائص الاستقرارية للسلاسل الزمنية خلال الفترة(2025–2002) .

وجرى تطبيق الاختبار مع ثابت ودون اتجاه زمني حتمي، واختيار عدد الإبطاءات آليا باستخدام معيار معلومات أكايكي (AIC).

جدول (4): نتائج اختبار ADF عند المستوى

النتيجة عند5 %	عدد الإبطاءات	القيمة الاحتمالية	إحصائيةADF
رفض فرضية الجذر الوحدوي	0	0.0081	-3.496
عدم رفض فرضية الجذر الوحدوي	0	0.6169	-1.327
رفض هامشي لفرضية الجذر الوحدوي	1	0.0460	-2.894

المصدر :نتائج التحليل الإحصائي للبيانات.

تشير النتائج إلى رفض فرضية وجود جذر وحدوي في سلسلة الميزان التجاري عند مستوى معنوية 5%

أما سلسلة السيطرة على الفساد، فلم تسمح النتائج برفض فرضية الجذر الوحدوي عند المستوى.

وعند اختبار الفرق الأول لمؤشر السيطرة على الفساد، بلغت إحصائية ADF نحو -3.955، بقيمة احتمالية 0.0017، وهو ما يتسق مع استقرار السلسلة بعد أخذ الفرق الأول وفق هذا الاختبار.

وفيما يتعلق بسعر خام برنت، جاءت النتيجة قريبة من مستوى المعنوية 5%، مما يستلزم الحذر في تفسير درجة تكامل السلسلة.

وتجدر الإشارة إلى أن اختبارات الجذر الوحدوي قد تتأثر بصغر حجم العينة والانقطاعات الهيكلية.

وعليه، لا تسمح هذه النتائج وحدها بإثبات وجود تكامل مشترك أو علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات.

نتائج التقدير القياسي:

نتائج النموذج الأساسي:

جدول (5): نتائج تقدير النموذج الأساسي باستخدام OLS مع أخطاء HAC

المتغير	فاصل الثقة 95%	القيمة الاحتمالية	الخطأ المعياري	المعامل	المتغير
TB	[-102.294، -8.449]	0.021	23.940	55.372-	الثابت
CC	[0.302، 20.99]	0.009	0.458	1.201	CC
BRENT	[4.003، 24.372]	0.006	5.196	14.187	ln (BRENT)

المصدر :نتائج التقدير القياسي.

عدد المشاهدات: 24 مشاهدة.

معامل التحديد $R^2 = 0.331$.

معامل التحديد المعدل = 0.0267

إحصائية دوربن– واتسون = 1.532

تشير النتائج إلى وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين درجة السيطرة على الفساد ونسبة رصيد الميزان التجاري السلعي إلى الناتج المحلي الإجمالي في النموذج الأساسي.

فقد بلغ معامل السيطرة على الفساد 1.201، بقيمة احتمالية 0.009، وهي أقل من مستوى المعنوية5 %

ويمكن تفسير ذلك بأن ارتفاع درجة السيطرة على الفساد بنقطة واحدة يرتبط بزيادة متوسطة قدرها نحو 1.20 نقطة مئوية في نسبة رصيد الميزان التجاري إلى الناتج، مع ثبات المتغيرات الأخرى المدرجة في النموذج.

كذلك أظهرت النتائج ارتباطا موجبا ذا دلالة إحصائية بين سعر خام برنت وأداء الميزان التجاري، حيث بلغ معامل لوغاريتم سعر النفط 14.187، بقيمة احتمالية 0.006.

وبالنظر إلى طبيعة النموذج شبه اللوغاريتمية، فإن زيادة سعر النفط بنسبة 1% ترتبط تقريبا بزيادة قدرها 0.142 نقطة مئوية في نسبة رصيد الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي.

غير أن معامل التحديد البالغ 0.331 يشير إلى أن النموذج لا يفسر سوى جزء محدود من التقلبات في أداء الميزان التجاري، كما ينبغي عدم تفسير هذه المعاملات باعتبارها آثارا سببية مؤكدة، خاصة في ظل احتمال وجود عوامل اقتصادية وسياسية غير مدرجة في النموذج.

نتائج نموذج المتانة بعد إدخال متغير ما بعد 2011:

لاختبار مدى حساسية النتائج للتحولات التي شهدتها ليبيا منذ عام 2011، أعيد تقدير النموذج بعد إضافة متغير صوري يأخذ القيمة واحدا للسنوات من 2011 إلى 2025، وصفرا للسنوات السابقة.

جدول (6): نتائج نموذج المتانة باستخدام OLS مع أخطاء HAC

المتغير	فاصل الثقة95 %	القيمة الاحتمالية	الخطأ المعياري	المعامل
الثابت	[-74.695، -7.842]	0.016	17.054	41.269-
CC	[-1.136، 1.373]	0.853	0.640	0.118
ln (BRENT)	[6.252، 29.553]	0.003	5.944	17.902
POST2011	[-23.644، 0.377]	0.058	6.131	11.628-

المصدر :نتائج التقدير القياسي.

عدد المشاهدات: 24 مشاهدة.

معامل التحديد.R^2 = 0.392

معامل التحديد المعدل = 0.301.

إحصائية دوربن–واتسون = 1.577.

أظهرت النتائج انخفاض معامل السيطرة على الفساد من 1.201 في النموذج الأساسي إلى 0.118 في النموذج الثاني. كما ارتفعت القيمة الاحتمالية للمعامل من 0.009 إلى 0.358، وهو ما يعني عدم وجود دليل إحصائي على دلالة هذا المعامل في المواصفة الثانية.

وتشير هذه النتيجة إلى أن الارتباط الموجب الذي ظهر في النموذج الأساسي يتسم بالحساسية لإدخال متغير يعكس فترة ما بعد عام2011.

وفي المقابل، ظل معامل لوغاريتم سعر خام برنت موجبا وذا دلالة إحصائية، إذ بلغ 17.902 بقيمة احتمالية 0.003 . أما معامل المتغير الصوريPOST2011 ، فقد بلغ -11.628، بقيمة احتمالية 0.058، وهي أعلى قليلا من مستوى المعنوية5% وبالتالي لا يصح اعتباره دالا إحصائيا عند هذا المستوى، رغم قرب النتيجة من حد الدلالة التقليدي، وتشير المقارنة بين النموذجين إلى أن العلاقة الظاهرة بين السيطرة على الفساد وأداء الميزان التجاري ليست مستقرة تماما عند تغيير مواصفات النموذج.

مناقشة النتائج:

تقدم نتائج الدراسة ثلاث ملاحظات رئيسية.

أولا: محدودية متانة العلاقة بين السيطرة على الفساد والميزان التجاري:

أظهر النموذج الأساسي ارتباطا موجبا بين تحسن السيطرة على الفساد وأداء الميزان التجاري، إلا أن هذا الارتباط فقد دلالته بعد إدخال المتغير الصوري لفترة ما بعد عام2011 .

ولا تعني هذه النتيجة أن الفساد لا يؤثر في الاقتصاد الليبي أو في التجارة الخارجية، وإنما تعني أن البيانات السنوية المتاحة لا توفر دليلا إحصائيا متينا على وجود ارتباط مستقل بين المتغيرين ضمن المواصفات المقدرة.

ثانيا: أهمية أسعار النفط في تفسير الأداء التجاري الليبي:

احتفظ سعر خام برنت بعلاقة موجبة ذات دلالة إحصائية في النموذجين، وهو ما يتسق مع طبيعة الاقتصاد الليبي المعتمد على الصادرات النفطية، ومع ذلك، فإن أسعار النفط لا تفسر وحدها قيمة الصادرات؛ إذ تؤثر كميات الإنتاج والتصدير والتوقفات التشغيلية والظروف الأمنية في الإيرادات النفطية الفعلية.

ثالثا: ضرورة مراعاة التحولات البنيوية:

تشير حساسية معامل السيطرة على الفساد إلى أهمية التحولات السياسية والاقتصادية التي شهدتها ليبيا منذ عام 2011، فقد تكون تغيرات الحوكمة والأداء التجاري مرتبطة بصدمات مشتركة، مما يصعب معه الفصل بين التأثير المؤسسي والتأثيرات الاقتصادية والسياسية الأخرى باستخدام نموذج محدود المتغيرات،

وتؤكد هذه النتائج ضرورة الحذر عند نقل الاستنتاجات العامة للدراسات الدولية إلى الحالة الليبية دون مراعاة خصوصية الاقتصاد النفطي.

قيود الدراسة:

تواجه الدراسة عددا من القيود المنهجية التي ينبغي مراعاتها عند تفسير النتائج.

1: يقتصر التقدير على 24 مشاهدة سنوية متصلة، وهو حجم عينة محدود نسبيا.

2: يعتمد مؤشر السيطرة على الفساد على تقديرات تجميعية مستمدة من مصادر متعددة، ولا يمثل قياسا مباشرا لحالات الفساد الفعلية.

3: يتأثر الميزان التجاري السلعي بقيم الصادرات والواردات الاسمية، بينما تتأثر نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي بالتغيرات في قيمة الناتج نفسه.

4: لا يتضمن النموذج متغيرات إضافية قد تكون مؤثرة، مثل كميات إنتاج النفط، وحجم الصادرات النفطية، وسعر الصرف الفعلي الحقيقي، والاستقرار الأمني.

5: لا تكفي الأخطاء المعيارية المتينة لمعالجة جميع مشكلات التحديد القياسي، ولا تثبت وجود علاقة سببية أو تكامل مشترك.

6: لا يمثل المتغير الصوري لما بعد 2011 اختبارا رسميا لوجود انقطاع هيكلي، وإنما أدرج لاختبار حساسية النتائج.

لذالك فإن احتمال عدم استقرار بعض السلاسل عند المستوى يستلزم عدم تفسير معاملات الانحدار المقدرة بوصفها علاقات توازنية طويلة الأجل.

اختبار فرضيات الدراسة:

في ضوء النتائج السابقة، يمكن تقييم الفرضيات كما يلي:

الفرضية الأولى :حصلت على دعم ارتباطي في النموذج الأساسي، لكنها لم تحافظ على دلالتها الإحصائية في النموذج الثاني؛ ولذلك لا يمكن اعتبارها مدعومة بصورة متينة.

الفرضية الثانية :تدعم المقارنة بين النموذجين وجود حساسية واضحة لمعامل السيطرة على الفساد عند إدخال متغير فترة ما بعد 2011، دون أن يثبت ذلك السبب الدقيق لهذه الحساسية.

الفرضية الثالثة :أظهرت النتائج ارتباطا موجبا ذا دلالة إحصائية بين أسعار النفط وأداء الميزان التجاري في النموذجين، وهو ما يوفر دعما ارتباطيا لهذه الفرضية.

الخاتمة:

سعت الدراسة إلى دراسة العلاقة بين مؤشر السيطرة على الفساد وأداء الميزان التجاري الليبي خلال الفترة (2000–2025)، بالاعتماد على بيانات رسمية صادرة عن البنك الدولي.

وأظهر التحليل الوصفي وجود تقلبات كبيرة في رصيد الميزان التجاري الليبي، بالتزامن مع تراجع درجة السيطرة على الفساد خلال فترة الدراسة.

كما أظهرت النتائج القياسية وجود ارتباط موجب ذي دلالة إحصائية بين السيطرة على الفساد والميزان التجاري في النموذج الأساسي، إلا أن هذا الارتباط فقد دلالته عند إدخال متغير صوري للفترة منذ عام2011.

وفي المقابل، احتفظت أسعار النفط بعلاقة موجبة ذات دلالة إحصائية في كلا النموذجين.

وتشير هذه النتائج إلى أهمية العوامل النفطية والتحولات البنيوية في تفسير الأداء التجاري الليبي، وإلى صعوبة عزل الأثر المستقل للحوكمة في ظل التداخل بين المتغيرات الاقتصادية والسياسية.

وعليه، فإن الاستنتاج الرئيس للدراسة يتمثل في أن البيانات المتاحة لا تسمح بإثبات وجود أثر سببي مستقل ومحدد لمؤشر السيطرة على الفساد في أداء الميزان التجاري الليبي، رغم وجود ارتباط موجب في إحدى المواصفات المقدرة.

التوصيات:

في ضوء النتائج، توصي الدراسة بما يلي:

1/تعزيز شفافية البيانات النفطية من خلال تحسين الإفصاح عن كميات الإنتاج والتصدير والإيرادات، بما يساعد على تفسير التغيرات في الميزان التجاري بصورة أدق.

2/تطوير المؤسسات المرتبطة بالتجارة الخارجية عبر تحسين كفاءة الإجراءات الجمركية والرقابة والمشتريات العامة وتعزيز الشفافية.

3/تنويع القاعدة الإنتاجية والتصديرية لتقليل الاعتماد على الصادرات النفطية والحد من تعرض الميزان التجاري لتقلبات أسعار الطاقة العالمية.

4/ تحسين البيئة المؤسسية من خلال تطوير آليات المساءلة والحد من الممارسات غير الرسمية التي ترفع تكاليف المعاملات التجارية.

5 / تطوير قواعد البيانات الاقتصادية الليبية بما يسمح بإجراء دراسات أكثر تفصيلا باستخدام بيانات أعلى تواترا ومتغيرات أكثر شمولا.

6 / التوسع في الدراسات القياسية المستقبلية من خلال إدراج إنتاج النفط وسعر الصرف والانقطاعات الهيكلية، واختبار العلاقات الديناميكية طويلة الأجل باستخدام منهجيات مناسبة لخصائص البيانات.

قابلية إعادة إنتاج النتائج:

اعتمدت الدراسة على البيانات الرسمية التالية:

- الصادرات السلعية:.TX.VAL.MRCH.CD.WT
- الواردات السلعية:.TM.VAL.MRCH.CD.WT
- الناتج المحلي الإجمالي:.NY.GDP.MKTP.CD
- مؤشر السيطرة على الفساد(100–0) Governance Score :، للدولةLBY ، من إصدار.2026 WGI
- سعر خام برنت السنويCrude oil, Brent :، من قاعدة.Pink Sheet

جرى احتساب رصيد الميزان التجاري السلعي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ثم دمج السلاسل بحسب السنة.

واقتصر التقدير على الفترة (2002–2025) لضمان استخدام سلسلة سنوية متصلة دون استيفاء قيمة مؤشر السيطرة على الفساد لعام 2001.

واستخدمت حزمة statsmodels لإجراء اختبار ADF وتقدير نماذجOLS ، مع استخدام أخطاء معيارية HAC بإبطاء واحد.

ويتيح هذا التوصيف إعادة تنفيذ التحليل باستخدام الملفات الأصلية نفسها، مع مراعاة أن قواعد البيانات الدولية قد تخضع لمراجعات لاحقة.

قائمة المراجع

أولا: المراجع العربية

1. بوخشيم، عبد الناصر عزالدين، والدرسي، محمود صالح. (2021). أسباب الفساد وتبعاته الاقتصادية في ليبيا: دراسة تحليلية للفترة (2003–2018). مجلة البحوث المالية والاقتصادية، (6)، 159– 180. DOI: 10.37376/jofer.vi6.847.
2. حيدر، عادل رمضان. (2023). أسباب وآثار الفساد المالي والإداري في ليبيا: دراسة نظرية .مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، 02(2)، 25–41. DOI: 10.59743/epj.v20i2.247

3. الجندي، قاسم عطية علي. (2024). دراسة وتحليل أثر مؤشر إدراك الفساد وانعكاسه على الموازنة العامة في ليبيا خلال الفترة (1996–2022). مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، 21(2). DOI: 10.59743/epj.v21i2.355.
4. أبوالقاسم، أسامة حسن، والزروق، عمر عبد الله. (2025). محددات الاقتصاد الخفي في ليبيا .مجلة جامعة فزان العلمية، 4(1)، 643-653.
5. ساسي، سامي عمر، ومسعود، يوسف يخلف. (2017). أثر تقلبات قيمة العملة على الميزان التجاري: دراسة مقارنة بين السوق الرسمي والسوداء الليبي .مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، (10). DOI: 10.59743/epj.vi10.136.
6. عبد الله، صلاح أبوبكر سعيد، والشاوي، عبد الله. (2022). دراسة تحليلية للتجارة الخارجية غير النفطية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000–2019). مجلة المختار للعلوم الاقتصادية DOI: 10.54172/w0akzk30.
7. المحمودي، علي محمد عبد الله. (2025). تحليل العلاقة الديناميكية بين الانكشاف الاقتصادي وسعر الصرف والميزان التجاري في الاقتصاد الليبي للفترة (1990–2022). مجلة البحوث الأكاديمية، 29(1)، 1-14. DOI: 10.65540/jar. v29i1.733.
8. بركة، حنان، وبوجلبان، يونس، وحسين، سند حسين. (2025). أثر تغيير أسعار النفط على بعض العوامل الاقتصادية الكلية في ليبيا: دراسة قياسية للفترة (1970–2023). مجلة المختار للعلوم الاقتصادية DOI: 10.54172/sa9wy316.
9. العباسي، حنان، وابريكاو، عبد العزيز. (2025). دراسة تحليلية لتأثير الفساد على التنمية الزراعية في ليبيا (2002–2022). مجلة المختار للعلوم الاقتصادية.DOI: 10.54172/k9ep5a30 .
10. بوفروة، عبدالمطلوب. (2025). تداعيات تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الليبي: دراسة تحليلية خلال الفترة (1990–2023)مجلة المختار للعلوم الاقتصادية، 12(1)، 101-113. DOI: 10.54172/4eszkc61.

ثانيًا: المراجع الأجنبية

1. Anderson, J. E., & Marcouiller, D. (2002). Insecurity and the pattern of trade: An empirical investigation. The Review of Economics and Statistics, 84(2), 342–352. DOI: 10.1162/003465302317411587.
2. Bahoo, S., Alon, I., & Floreani, J. (2022). Corruption, foreign aid, and international trade. Thunderbird International Business Review, 64(2), 139–167. DOI: 10.1002/tie.22253.
3. de Jong, E., & Bogmans, C. (2011). Does corruption discourage international trade? European Journal of Political Economy, 27(2), 385–398. DOI: 10.1016/j.ejpoleco.2010.11.005.
4. Kaufmann, D., Kraay, A., & Mastruzzi, M. (2010). The worldwide governance indicators: Methodology and analytical issues (Policy Research Working Paper No. 5430). World Bank. DOI: 10.1596/1813-9450-5430.

5. Levchenko, A. A. (2007). Institutional quality and international trade. The Review of Economic Studies, 74(3), 791–819. DOI: 10.1111/j.1467-937X.2007.00435.x.
6. Mauro, P. (1995). Corruption and growth. The Quarterly Journal of Economics, 110(3), 681–712. DOI: 10.2307/2946696.
7. Méon, P.-G., & Sekkat, K. (2005). Does corruption grease or sand the wheels of growth? Public Choice, 122, 69–97. DOI: 10.1007/s11127-005-3988-0.
8. North, D. C. (1990). Institutions, institutional change and economic performance. Cambridge University Press.
9. Pesaran, M. H., Shin, Y., & Smith, R. J. (2001). Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. Journal of Applied Econometrics, 16(3), 289–326. DOI: 10.1002/jae.616.
10. Newey, W. K., & West, K. D. (1987). A simple, positive semi-definite, heteroskedasticity and autocorrelation consistent covariance matrix. Econometrica, 55(3), 703–708. DOI: 10.2307/1913610.